الأمم المتحدة

S/PV.5728

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٧٢٨**

الجمعة، ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧، الساعة ١١/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد غاياما	(الكونغو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شرباك
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد كينيس
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	سلوفاكيا	السيد مانولاي
	الصين	السيد لي كيكسين
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد النصر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جونستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/392)

رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/382)

07-44933 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، نيابة عن المجلس، بسعادة السيد وانغ غوانغيا، الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، على عمله رئيساً لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٧. وأنا على ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير وانغ على ما أبداه من حنكة دبلوماسية كبيرة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/392)

رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/382)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلَي إسرائيل ولبنان، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد كرمون (إسرائيل) والآنسة زيادة (لبنان) مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2007/392، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومعروض على الأعضاء أيضاً الوثيقة S/2007/382، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها تقرير الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذِن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يشير مجلس الأمن إلى قراراته وبياناته السابقة بشأن لبنان. ويرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/2007/392). ويؤكد من جديد دعمه القوي لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي في نطاق حدوده المعترف بها دوليا وفي ظل السلطة الوحيدة والخالصة لحكومته. ويشجع المجلس الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية وإجراء الحوار السياسي. ويكرر المجلس دعمه التام لحكومة لبنان الشرعية والمنتخبة ديمقراطيا، ويدعو إلى احترام المؤسسات الديمقراطية للبلد احتراما تاما، طبقا لدستوره ويدين أي عمل يهدف إلى زعزعة لبنان. ويكرر المجلس أيضا تأكيد دعمه الكامل للجهود التي يبذلها الجيش اللبناني من أجل كفالة الأمن والاستقرار في كامل أنحاء لبنان، ويؤكد من جديد

أنه لا سلاح أو سلطة في لبنان غير سلاح وسلطة الدولة اللبنانية.

”ويكرر مجلس الأمن تمسكه بالتنفيذ الكامل لجميع أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ويحث الأطراف المعنية كافة على التعاون التام مع مجلس الأمن والأمين العام للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل على النحو المتوخى في القرار. ويحيط علما أيضا برسالة حكومة لبنان التي أكدت فيها من جديد التزامها بدور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وطلبت تجديد ولايتها. ويعيد المجلس تأكيد دعمه القوي للقوة، ويدين جميع الهجمات الإرهابية التي تشن عليها، ويهيب بجميع الأطراف التقيد بالتزامها باحترام سلامة موظفي الأمم المتحدة. ويؤكد أيضا على ضرورة تعزيز قدرة القوة في مجال التحقيق ردا على الهجمات. ويرحب المجلس بالترتيبات الثلاثية الأطراف المشار إليها في التقرير، ويحيط علما بالالتزامات المقطوعة للتوصل إلى اتفاق بشأن الجزء الشمالي من قرية الغجر، ويشجع الأطراف على التعاون مع القوة لرسم الخط الأزرق بوضوح. ويعرب عن قلقه العميق إزاء ازدياد الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني ويناشد جميع الأطراف المعنية احترام وقف أعمال القتال والخط الأزرق بكامله.

”ويعرب مجلس الأمن، في هذا السياق، عن قلقه الشديد إزاء استمرار ورود تقارير تفيد بانتهاك الحظر المفروض على الأسلحة على الحدود اللبنانية – السورية. ويعرب عن قلقه إزاء أي ادعاءات تفيد بإعادة تسليح جماعات وميليشيات لبنانية وغير لبنانية ويكرر التأكيد على أنه لا ينبغي بيع الأسلحة وما يتصل بها من مواد للبنان أو إمداده بها إلا بترخيص من حكومته. وفي هذا الصدد، يعرب عن قلقه إزاء البيان الذي أدلى به مؤخرا حزب الله والذي أكد فيه أن الحزب ما زال قادرا عسكريا على إصابة أي بقعة في إسرائيل، ويدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن الإدلاء ببيانات والقيام بأنشطة من شأنها أن تهدد وقف الأعمال القتالية. ويحيط المجلس علما بمعلومات تفصيلية أحالتها إليه حكومة لبنان بشأن الأنشطة الخطرة التي تقوم بها عناصر وجماعات مسلحة، وبخاصة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة وفتح – الانتفاضة، ويكرر دعوته إلى تفكيك جميع الميليشيات والجماعات المسلحة ونزع أسلحتها في لبنان. ويشدد على التزام جميع الدول الأعضاء، ولا سيما دول المنطقة، باتخاذ كل التدابير اللازمة لتنفيذ الفقرة ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) من أجل تعزيز الحظر المفروض على الأسلحة.

”ويرحب مجلس الأمن بتوصيات الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية، ويتطلع إلى تنفيذها. ويطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع حكومة لبنان، بتقييم تنفيذها وموافاة المجلس بانتظام بمعلومات مستكملة عن هذه المسألة في تقاريره العادية بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك، وحسب الاقتضاء، التنسيق مع حكومة لبنان، استنادا إلى زيارات المتابعة الميدانية. ويرحب المجلس بالمساعدات التي تقدمها الجهات المانحة لمساعدة حكومة لبنان على تأمين حدودها ويشجع على تقديم المزيد من هذه المساعدات، بما في ذلك من خلال مواصلة توفير المعدات وخبراء أمن الحدود. وإذ يؤكد المجلس أن سورية ولبنان يتحملان مسؤولية مشتركة عن مراقبة حدودهما، فإنه يلاحظ أن الحكومة السورية ذكرت أنها اتخذت تدابير، ويكرر تأكيد دعوته تلك الحكومة إلى اتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز مراقبة الحدود، ويتطلع إلى

المزيد من المقترحات في هذا الصدد على ضوء زيارة الأمين العام إلى سورية. كما يدعو المجلس إلى تعزيز التعاون عبر الحدود لتأمين الحدود السورية – اللبنانية.

”ويؤكد مجلس الأمن ضرورة إحراز مزيد من التقدم بشأن جميع المبادئ والعناصر اللازمة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل على النحو المحدد في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويعرب المجلس عن بالغ قلقه لأن حزب الله لم يُعِد الجنديين الإسرائيليين اللذين اختطفهما، بل ولم يقدِم دليلا على أنهما على قيد الحياة، ويدعو إلى إعادتهما فورا وبدون شروط. ويشجع كذلك الجهود الرامية إلى تسوية مسألة السجناء اللبنانيين المحتجزين في إسرائيل على وجه عاجل.

”ويعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء وجود ذخائر غير منفجرة في جنوب لبنان ويجدد الإعراب عن تأييده لطلب الأمين العام الذي دعا إسرائيل إلى موافاة الأمم المتحدة ببيانات تفصيلية عن استخدامها للذخائر العنقودية في جنوب لبنان.

”وإذ يضع مجلس الأمن في اعتباره الأحكام ذات الصلة في القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) بشأن ترسيم الحدود السورية اللبنانية، فإنه يتطلع إلى إحياء لجنة الحدود السورية اللبنانية. ويحيط علما بالتقدم الملموس الذي أحرزه رسام الخرائط نحو تحديد مؤقت للنطاق الجغرافي لمزارع شبعا ويرحب باعتزام الأمين العام إجراء مناقشات أخرى مع الأطراف بشأن منطقة مزارع شبعا، بما في ذلك تعريفها الإقليمي، وهي مناقشات ستعزز عملية دبلوماسية تهدف إلى تسوية هذه المسألة الرئيسية وفقا للأحكام ذات الصلة من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويكرر أيضا الإعراب عن تقديره للعملية التي بادر بها الأمين العام لبحث آثار المقترح المؤقت الوارد في خطة النقاط السبع التي قدمتها حكومة لبنان فيما يتعلق بمنطقة مزارع شبعا. وبالإشارة إلى الفقرة ٦٢ من تقرير الأمين العام، يؤكد المجلس أنه ينبغي أيضا إحراز تقدم بشأن جميع المسائل الأخرى المحددة في الفقرة ١٠ من منطوق القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي هذا الصدد، يطلب مجلس الأمن، عملا بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أن يواصل الأمين العام، عن طريق الاتصال بالجهات الفاعلة والأطراف المعنية، وضع مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاقات الطائف، والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بتزع السلاح.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط وضرورة التوصل إليه، استنادا إلى جميع قراراته ذات الصلة، بما فيها القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2007/29.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.